العرب
السبت 2021/09/18
السنة 44 العدد 12183

لا ديمقراطية ولا خبز.. ماذا عن حشيش طالبان؟

فاروق يوسف
كاتب عراقي

ما الذي كانت تفعله الولايات المتحدة في أفغانستان؟ كانت تحارب طالبان. ذلك جواب ناقص. ليس من المعقول أن تكون دولة بعظمة الولايات المتحدة متفرغة تماما للصدام مع قوات غير نظامية وتكون تلك المهمة هي عمل قواتها الوحيد في بلد غزته من أجل أن تنقذه من نظام ظلامي وتنشر فيه مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الشخصية.

اليوم بعد انسحاب القوات الأميركية واستيلاء طالبان على العاصمة كابول يتم الإعلان عن أن شعب أفغانستان يمكن أن يتعرض للمجاعة في غضون أسابيع قليلة. سيكون واجبا على الأمم المتحدة أن تجمع أموالا من أجل أن لا يجوع الأفغان. ولكن هل كان الأفغان يجوعون قبل أن يحل الأميركان في بلادهم غزاة؟

بالتأكيد فعل الأميركان أشياء كثيرة من أجل أن يفقد الأفغان القدرة على إعالة أنفسهم. ولأن أفغانستان بلد زراعي لا يمكن أن يجوع فقد دمر الأميركان عبر عشرين سنة الزراعة من خلال تدمير أنظمة الري والتحكم بنوع المحصول الزراعي، أما طالبان فقد شجعت زراعة الحشيش وهو بضاعتها ومصدر رزقها.

أما لماذا دمر الأميركان الزراعة فهو سؤال يرتبط بالآلية الوحشية التي يتبعونها من أجل وضع الشعوب على حافات اللامعنى أو العبث أو الصفر في البحث عن المصير.

تركت الولايات المتحدة في أفغانستان شعبا جائعا. ألا تشعر بالعار؟

كل معطيات الواقع تدين الغزاة. فبلد يعمل أكثر من أربعين بالمئة من سكانه في مجال الزراعة لا يمكن أن يتعرض لأزمة غذاء. وإذا ما عدنا إلى مرحلة ما قبل الغزو الأميركي فقد عاشت أفغانستان سنوات طويلة من الحروب الداخلية بدأت مع مقاومة الاحتلال الروسي وانتهت بحرب طالبان الخاطفة على الجميع مرورا بالحرب الأهلية التي أفقدت الأفغان طعم الانتصار على دولة عظمى مثل الاتحاد السوفييتي.

في ظل تلك الحروب لم يُدق جرس المجاعة في أفغانستان.

فما الذي فعلته الولايات المتحدة لكي يستجدي الأفغان غذاءهم؟

لم يكن الأفغان قبل الغزو الأميركي شعبا فاسدا. فبالرغم من سنوات الفوضى التي عاشتها أفغانستان فإنها لم تشهد عمليات نهب أو سرقة أموال عامة أو الاستيلاء بالقوة على ممتلكات خاصة. دائما كان الأفغان ملتزمين بالتعاليم الدينية في ذلك المجال.

أما بعد الغزو الأميركي فقد حدث تحول أخلاقي خطير. لقد جلب الأميركان الفاسدين من الأفغان معهم وكان أولئك طليعة المبشرين بالديمقراطية كونها المفردة الذهبية التي تتصدر ثقافة الاحتلال التي تمهد كل مفرداتها لتفشي ظاهرة واحدة لا غير هي ظاهرة الفساد. الفساد هو ما يتبقى من الاحتلال ولا يمكن أن يفنى بيسر.

وفي دولة يعمها الفساد ويتمدد داخل مفاصلها لا يمكن أن يكون العمل المنتج مصدر فخر. هذا إذا لم يؤد بصاحبه إلى الفقر المدقع. لذلك انهارت الزراعة في أفغانستان بعد أن دمر الفساد كل العمليات التي تسبقها والعمليات التي تليها فالزراعة ليست عملا معلقا في الهواء. صحيح أن المزارع يلعب الدور الرئيسي في تلك السلسلة غير أنه يكون عاجزا عن القيام بذلك الدور من غير أنظمة ري ومواد وأدوات زراعية وأسمدة ونقل وتسويق منتوجه الزراعي.

«الديمقراطية أولا» كان شعار الأميركان، لم يكن الخبز ليشغل حيزا في تفكيرهم، أما الأفغان المتواطئون معهم فإنهم كانوا يدركون أن وجودهم في البلاد مؤقت لذلك حرصوا على أن لا يقلقوا أسيادهم

لقد عطل الأميركان كل شيء من أجل أن تترسخ ثقافة الديمقراطية. "الديمقراطية أولا" كان ذلك شعار الأميركان. لم يكن الخبز ليشغل حيزا في تفكيرهم. أما الأفغان المتواطئون معهم فإنهم وقد ركبوا في مركب الاحتلال كانوا يدركون أن وجودهم في البلاد مؤقت، لذلك حرصوا على أن لا يقلقوا أسيادهم بطرح مسألة يعرفون أنها شائكة.

كان معروفا بالنسبة إليهم أن الأميركان لم يحتلوا بلادهم من أجل أن يبني الشعب دولته المستقرة وهم على يقين كامل من أن كل البرامج التي تم تنفيذها في مجال تطبيق الديمقراطية في الانتخابات وفسح المجال للحريات الشخصية بكل أنواعها وفتح الأبواب أمام اقتصاد السوق الذي تم إغراقه بالمنتجات الأجنبية التي يغلب عليها الجانب الكمالي لا يمكن أن تدوم وما هي سوى فقاعات ستنفجر أمام اتساع ظاهرة الفقر والعوز.

الآن وقد تخلى الأميركان عن أفغانستان فإنهم تركوها بلدا معاقا.

يقول الأوروبيون إنهم مضطرون إلى التعامل مع حركة طالبان من أجل إنقاذ الشعب الأفغاني من المجاعة. ذلك كلام بوجهين؛ وجه إنساني ووجه سياسي مضلل والوجه الثاني هو الأهم بالنسبة إلى أوروبا التي لا تريد أن تفقد موطئ قدم لها في أفغانستان.

هناك اعتراف ضمني بأن الخبز حل محل الديمقراطية ولكن لا أحد يتحدث عن حشيش طالبان.

إطلاق يد الحوثي وتقييد خصومه

صالح البيضاني
صحافي يمني

يبدو الأمر وكأن العالم إزاء خصمين متعاركين تم تكبيل أحدهما وترك الآخر حرا طليقا ليواصل تسديد اللكمات لخصمه المقيد، وسط همسات استنكار لا تلوي على شيء ولا تغير من حقيقة ما يجري من تواطؤ دولي ساهم في تعقيد المشهد وتحويله إلى حالة مستعصية على الحل أو الحلحلة!

هكذا وببساطة يمكن قراءة التصعيد الحوثي الأخير في الوقت الذي يلتزم فيه التحالف العربي والحكومة اليمنية المعترف بها دوليا باتفاقات السويد وجهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة لوقف الحرب في اليمن، وهو المشهد الذي تكرر مرارا في الآونة الأخيرة وبرز بشكله الفج بعد استهداف الحوثيين لميناء المخا في الوقت الذي تواصل فيه الميليشيات المدعومة من إيران تقييد التحالف والحكومة الشرعية في الساحل الغربي لدواع من أبرزها حماية ميناء الحديدة من آثار الحرب والدمار التي يمكن أن تنعكس سلبا على الوضع الإنساني المتردي أصلا في اليمن.

ولم يكن قصف ميناء المخا بعد ساعات قليلة من افتتاحه الشاهد الوحيد على صفاقة الحوثي وتواطؤ المجتمع الدولي ومعاييره المزدوجة، فبينما يتم الحديث عن ضرورة إعادة افتتاح مطار صنعاء، خرج أحد التقارير الأممية ليؤكد مسؤولية الحوثيين عن قصف مطار عدن بالصواريخ والطائرات المسيرة بالتزامن مع وصول الحكومة المنبثقة عن اتفاق الرياض في الثلاثين من ديسمبر 2020.

كما تترافق مطالبات الحوثيين برفع ما يعتبرونه حصارا مفروضا عليهم مع إحكامهم الحصار على مدن يمنية مثل "تعز"، وليس ذلك فحسب بل إن حالة التناقضات تتجاوز الجغرافيا اليمنية إلى الأمن الإقليمي والدولي، حيث يواصل الحوثيون تحدي العالم من خلال الاستهداف المتكرر لمصادر إمدادات الطاقة في السعودية وتفخيخ الممر الملاحي الدولي في البحر الأحمر وتعريض السفن التجارية الدولية قبالة السواحل اليمنية لمخاطر جمة، كما حدث مع السفينة التجارية في بحر العرب على قبالة السواحل الجنوبية لليمن.

وفي ظل كل هذه الفوضى المحلية والإقليمية، بل والعالمية التي تصنعها الميليشيات المدعومة من إيران في اليمن، لا يبدو أن العالم بصدد فعل شيء يتجاوز التعبير عن الشعور بالقلق أو التذمر من تجاوز الحوثيين كلَّ الخطوط الحمراء التي فرضها المجتمع الدولي على نطاق الأزمة اليمنية والتزم بها خصوم الحوثي، فيما حولتها طهران وذراعها في اليمن إلى وسيلة لابتزاز الإقليم والعالم والذهاب نحو المزيد من التصعيد العسكري والسياسي.

ومما لا شك فيه أن الحوثيين استمدوا جزءا هائلا من قوتهم من ضعف خصومهم أو ارتباكهم وأحيانا من خلال الرسائل الخاطئة التي بعثت بها واشنطن والتي بدأت بشطب الحوثيين من قائمة الجماعات الإرهابية دون أي مقابل، وانتهت بالانسحاب الأميركي المذل من أفغانستان والذي عزز نموذج الاستهتار بقوة المجتمع الدولي وإمكانية كسرها على صخرة التصلب الأيديولوجي.

ومع تسارع الإخفاقات الغربية على وجه الخصوص في مواجهة التحديات التي تفرضها الجماعات الأيديولوجية المسلحة حول العالم وتكتيك الطائرات المسيرة الطائشة التي باتت تملأ سماء الشرق الأوسط بدون أي رادع، يبدو أن المنطقة مقدمة على مرحلة جديدة من الصراعات تكون الكلمة العليا فيها للجماعات المسلحة التي تختبئ تحت ستار الدول كما هو حال أذرع إيران العسكرية في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

وفي الملف اليمني تحضر مفارقة لافتة بعض الشيء وهي أنه في الوقت الذي ينفد فيه صبر العالم والأمم المتحدة حيال الحرب في اليمن، يبدو أن شهية الحوثيين العسكرية أصبحت مفتوحة على مصراعيها للمزيد من الحروب والصراعات، مستفيدة من حالة التململ التي أصابت المجتمع الدولي والتي عبرت عنها صراحة تصريحات اللاعبين الدوليين الرئيسيين في الملف اليمني وفي مقدمتهم واشنطن التي لم تعد تخفي رغبتها في إغلاق الملف بأي شكل وبدون ترتيبات مسبقة تنسجم مع الالتزامات الدولية المعلنة ومبادئ الشراكة مع الحلفاء في المنطقة، في أمر يشبه إلى حد كبير فرارها المرتبك من المستنقع الأفغاني.

وعلاوة على ما سبق تشي تصريحات المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن الذي باشر مهامه هانز غروندبرغ بأن الفترة القادمة من جهود المنظمة الدولية لن تتجاوز حالة الترقب والاستماع لإيقاعات الحرب التي يشنها الحوثي على مأرب والاكتفاء بتسليط الضوء على الجانب الإنساني دون التعامل مع الجذور التي صنعت هذه الأزمة الإنسانية التي تصفها الأمم المتحدة على الدوام بأنها الأكبر في العالم.

انتخابات المغرب تسقط أساطير الإسلام السياسي

إدريس الكنبوري
كاتب مغربي

لم يكن سقوط حزب العدالة والتنمية المغربي، الذي ظل يتحجج بمرجعيته الإسلامية، سقوطا لتنظيم سياسي ملأ الدنيا وشغل الناس لعشرية كاملة من التاريخ الحزبي الحديث في المغرب، بقدر ما كان انهيارا لنموذج بكامله، هو نموذج الإسلام السياسي.

والواقع أن عشر سنوات بعد مضي ما يسمى بالربيع العربي أظهرت أن هذا النموذج ليست لديه القابلية للحياة على المدى الطويل، كما كان الكثيرون يعتقدون. ومثله مثل النموذج الماركسي العربي الذي ساد ثم باد، أظهر فشل نموذج الإسلام السياسي أن النزعات الأيديولوجية آيلة إلى الزوال، وأن الحزب الأيديولوجي مهما تضخم فلمرض فيه لا لعافية لديه.

ويمكن القول بأن ما حصل لتيارات الإسلام السياسي في عدد من البلدان العربية بات مرشحا لكي يشجع على مناهج جديدة ومفاهيم تفسيرية مغايرة لتلك التي هيمنت على حقل دراسات الإسلام السياسي في العالم العربي منذ الستينات إلى ما قبل عشر سنوات، تلك المفاهيم التي كانت ترى أن في الإسلام عناصر الديمومة وأنه المنافس الرئيسي للأحزاب السياسية القائمة وقادر على خلق البديل وأن الشعوب العربية لديها الاستعداد لاحتضانه، لمجرد أنها شعوب مسلمة، وهي كلها مفاهيم وعناصر تفسيرية ساهمت مراكز البحوث الغربية بشكل كبير في ترويجها، وأعاد الباحث العربي طحنها.

لقد أظهرت التجربة مع الإسلام السياسي في المغرب أن الممارسة السياسية ميدانيا تنزع من الفاعل الإسلامي تلك العذرية والطهرانية اللتين تشكلان عصب قوته وهو خارج الحكم، وأن الديمقراطية كفيلة بتقزيم حجمه لأن الممارسة تضعه وجها لوجه مع مطالب الناس وطموحاتهم اليومية. وفي عصر يحفل بالتحديات على أكثر من صعيد، لا يبدو الإسلام السياسي في مستوى التجاوب مع حاجيات الجماهير التي تتزايد يوما بعد آخر ومع متطلبات التعايش العالمي، بعد أن صار تدبير السياسة المحلية متداخلا مع تدبير العلاقات الدولية وصارت سياسات الخارج تؤثر بشكل كبير في السياسات الداخلية للدول.

إحدى الأساطير الكبرى التي سقطت في هذه الانتخابات هي أن التيار الإسلامي يتمتع بقاعدة ناخبة ثابتة ومستقرة، وهي أسطورة انتشرت على نطاق واسع بين المحللين في الداخل والخارج منذ العام 2011. فقد كان يقال إن الحزب لديه رصيد انتخابي لا ينضب، وفي الوقت الذي كانت فيه شعبية الأحزاب التقليدية الكبرى في البلاد تتراجع، وهي ظاهرة ملحوظة حتى في الديمقراطيات الغربية العريقة، كان الإسلاميون يعتقدون بأن شعبيتهم لا يمكن أن تتأثر، لأن قاعدتهم الناخبة تثير الاطمئنان. بيد أن ما حصل عشية الثامن من سبتمبر الجاري شكل صدمة قوية لهم، حيث أبانت النتائج أنه لا وجود لتلك القاعدة، وأن الناخب كائن متطلب يدور مع مصالحه المعيشيّة طردا وعكسا، ولا يمكن خداعه فوق ولايتين.

وقد دلت القرائن، منذ انتخابات 2002 بالمغرب، على أن العزوف السياسي عن المشاركة في الاقتراع يصب في صالح الإسلاميين، وعلى أن المقاطعة تخدم التيار الإسلامي بينما ارتفاع حجم المشاركة يضعف رصيده الانتخابي. وبمقارنة نسبة المشاركة في انتخابات 2016، حيث فاز الإسلاميون بـ125 مقعدا في البرلمان، بنسبتها في الانتخابات الأخيرة التي فازوا فيها بثلاثة عشر مقعدا، يكون حجم المشاركة قد أثر بشكل قوي في النتائج المتحصل عليها. وإذا أردنا تحليل هذا المعطى علميا جاز لنا القول بأن ارتفاع منسوب الوعي السياسي هو العدو الأكبر للإسلام السياسي.

تشكل التجربة المغربية بحق نموذجا فريدا في التعاطي مع ظاهرة الإسلام السياسي، فقد اختار المغرب منذ النصف الأول من التسعينات، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر القريبة تعيش حربا داخلية بين المتطرفين والنظام الحاكم، أن يدمج الفاعل الإسلامي في البنية السياسية، بدل أن يمنحه فرصة التضخم بوجوده على الهامش. فقد أدرك المغرب أن هناك طريقتين في الصدام مع التيار الإسلامي، إما الصدام مع الدولة أو الصدام مع الناخب، أي مع المنهجية الديمقراطية، وقد اختار المغرب الحل الثاني. ذلك أن الذين يوجدون خارج اللعبة السياسية دائما يتقنون فن الاحتجاج، متهمين الدولة بتهميشهم وعدم إتاحة الفرصة لهم في العمل السياسي، أما بعد أن يدخلوها ويصبحوا جزءا منها يصبحون أمام مهمة مختلفة، وهي الحجاج من أجل إقناع الناخب.